زاوية

مَنْ يكتب الدستور؟

تيسير الآلوسي

لكتابة دستور دولة وشعب لابد من أصول وشروط. ولسنا نحن العراقيين بخارجين عن ذلك. ولكن، إذا كانت كتابة الدستور لازمة للظروف المتنوعة المختلفة لحياة شعب ومصير وطن، بمعنى شرط أن تأتي الكتابة لدستور ثابت لا يخضع للتغييرات المفاجئة والطارئة والمستمرة، إذا كان الأمر في كتابته كذلك فإن طريقة الكتابة وآليتها وظروفها ليست واحدة لكل الشعوب وفي كل الظروف والأزمنة. ولظروفنا اليوم خصوصيتها التي لم تشبهها ظروف بلاد أخرى في عصرنا. وهي ذات خصوصية حتى في الوضع العراقي الذي لم يشهد في عصوره المختلفة ولا في عصره الحديث ما يحيط به من قيود ومحددات وشروط. وبناء أعلى ذلك، فإن آليات كتابة الدستور لن تكون بوضع كما لو كان عراقنا ووطننا في أوضاع عادية طبيعية. والتعارف في مثل أحوال طبيعية أن يتمّ انتخاب الجهة التي ستكتبه وأن تسير عملية الكتابة على وفق محددات عادية غير مشروطة بما هو مشروط في الظروف التي نمرّ بها اليوم.

وما يدعو لمثل هذا الحديث هو استغلال بعض الأطراف لهذه الظروف لكي تضعنا أمام مشكلات وعراقيل عملية كتابة الدستور، لغايات عدة. فغير تأخير كتابته، وهي أسهل تلك المآرب، نجدهم يبحثون عن الوسائل التي يحرفون بها عملية الكتابة بما يحمّل الدستور الدائم رؤى وتصورات عقدية ستثير المزيد من المشكلات والحساسيات التي تنحر وحدتنا الوطنية من جهة وتتجه بنا إلى التمزق القومي والطائفي عبر إثارة حوار في مواضع ينبغي في هذا الظرف بالذات تجنبه.

وإذا كان لابد من تجنب تلك الطروحات، فإن ما ينبغي الاختصار في الذهاب إليه هو أن كتابة الدستور لا يمكن لها اليوم أن تكون بهيأة منتخبة لما يعترض عملية الانتخاب من عوائق جدية واضحة للعيان. ولن يكون الخيار في مثل هذه الحالة تأجيل كتابته حتى توافر ظرف أو إمكان إجراء الانتخاب، ولن يكون بالمجازفة في انتخاب محفوف بمخاطر الفشل في ظرفنا القائم، ولكنّ الخيار يكمن في اختيار هيأة من المتخصصين المعروفين بصيتهم القانوني والبنائية الأخلاقية وبالنزاهة والالتزام بالحياد الإيجابي، ومثل هؤلاء كثر في بلادنا ولن يستعصي على النخبة من قيادات شعبنا السياسية و(القانونية القضائية) إنجاز مثل هكذا اختيار.

إنّ هكذا خيار ليس مستحيلاً، وهو حل مثالي بخاصة إذا ما تمثلت فيه قوى شعبنا ومكوناته، عبر شخصيات تمثل قانونياً، رؤى الطيف العراقي المتنوعة. على أنّ الضمانة الأكيدة لتجاوز مسألة (مَن يكتب الدستور؟) تكمن في أنّ هذا الدستور لن يكون له وجود بغير التصويت عليه مادة مادة وفقرة فقرة، ولذا، لا خوف أو خشية من مسألة (مَن يكتبه؟) إذ ثبت أن الكتابة ممكنة حتى من شخص واحد، كما حصل يوما في كتابة دستور الولايات المتحدة الأمريكية عند ولادتها.

وليس لنا عذر في التأخير، فإنجاز الدستور مهمة ملحة عاجلة لإعادة تأسيس دولة مؤسسات تستطيع إدارة شؤون البلاد والتعبير بشرعية يعيب متابع الشأن العراقي على مؤسساتنا القائمة انتقاص الشرعية فيها؟ والحقيقة، فالحديث عن شرعية المؤسسة القائمة يقوم من تمثيل الطيف العراقي فيها من جهة ومن تمثيل التنوع السياسي والفكري وحرية (وتكافؤ وتكافل) فرص الحوار والقرار من جهة أخرى، ومن ثمّ انحصار دورها الانتقالي المؤقت في التأسيس للشرعية الانتخابية وللديموقراطية الأوسع والأعمق.

إذن فـ(من يكتب الدستور؟) ليس مشكلة إذا ما التزمنا محددات الظرف القائم وفهمناه فهما موضوعيا، ولم نتطير مما نحن فيه من مآزق وضعتنا فيها كوارث الدكتاتورية المنهارة وما جلبته إلينا بذرائعها قوات الاحتلال. وبعد تخصص (من يكتب) وشرط النزاهة فيه والالتزام بالحياد والموضوعية، ليس بوارد القول بالحاجة إلى تعقيدات ترفض القبول بها وقائع وشروط ظروفنا التاريخية الراهنة. ولسنا نخجل من واقعنا في وقت نحث فيه الخطى لإزالة كلّ ما اعترى أوضاعنا من نواقص ومثالب واعتداءات على وجودنا واستقلالنا، من دون أن نوقع شعبنا، عبر خطانا هذه، بمزيد من المهالك نتيجة تطيّر أو انفعالية وقصر نظر سياسي يدخلنا في متاهات اندفاعات صبيانية لا طائل من ورائها غير تعقيدات أخرى تهدد حياة شعبنا ومصيره، بدلا من تحقيقها الغايات المعلنة من أطراف عديدة على الساحة العراقية اليوم عن حسن نية أو غيرها.

لنختزل الطريق في (مَن يكتب دستورنا) بتعزيز عملنا من أجل الإجراءات التالية من إحصاء وآليات إنجاز التصويت عليه شعبيا بعد مناقشة وحوار وصياغة أخيرة تخضع للإقرار الشعبي المباشر. ولنمشِ في طريقنا من غير التوقف عند معرقلاته، فمن الطبيعي أن يقف نفر ليعيق طريق تقدمنا نحو الحرية والديموقراطية ودولة المؤسسات التي ستعمل في إطارها على بناء ما يبعدنا عن مصائب الأمس ويجنبنا مصاعب اليوم ويضعنا في مطالب غدنا الأفضل.

> لقد عشنا كل تجاوزات السلطة الاستبدادية، التي تشتمل على الحروب والتدمير الروحي والفقر المؤسف للمضامين الثقافية وهدم التجارب المتفردة، مثلما عشنا - من جهة ثانية - عولمة التدفق الثقافي للسلع الثقافية القادمة من المتروبلات الغربية، وهي اكبر بكثير من تداول السلع الثقافية المحلية ومن الانتقال البيني للثقافات المتجاورة، بإزاء الوسائل الثقافية التي يبثها المصدر. ان توصيف بعض المثقفين لحالة مثقفي الاطراف بـ (التلقي السلبي) توصيف فيه الكثير من التجني، ذلك ان كوننة الثقافة تعزل المنتجات الثقافية عن مساقاتها وتضمها الى الثقافة المتلقية، فيعاد انتاج الثقافة القادمة وتوزع على الصعيد الداخلي بعد ان تفك شفراتها الاصيلة، ويتم تشفيرها من جديد وتدجينها وحيازتها.

الحداثة المتسلطة وعالم النيت

علي بدر

إذن، اين يقع مفهوم (الهوية الثقافية) ومفهوم (التعميم الكوني للثقافة) وخلل العلاقات الثقافية بين المتروبلات او المراكز الحواضرية المتلقية. والاطراف المتخلية؟

يكمن الخلل، في تصوري، في تصدير السلع الثقافية، إذا استعملنا مفاهيم (المنتوج الثقافي) و(السلع الثقافية) و(الصنع الثقافي)، التي طرحها ادورنو وهوركهيمر، والتي تحدث خللاً في التجانس الثقافي في الموروث وفي المعايير والثوابت والترسبات.

فهذه المسألة مرهونة، بشكل كاسح، لا في التباين في عملية انتاج السلع الثقافية بين الغرب والاطراف حسب، بل في التفاوت الذي يستعصي على البتر داخل مجتمعات الاطراف ذاتها، أي بين التخلف المتعدد والحداثة المتسلطة.

في واحد من اهم الكتب التي تعالج الشروط السياسية المنتجة للسلطة في العالم الاسلامي، وهو كتاب (العالم/الملك/النبي، السياسة في الاسلام)، الصادر في باريس في العام (1996)، قدم حمادي الرديسي تأريخاً مفارقاً وهو يصف الانتقال من التقليد التعددي في العالم العربي الى الحداثة التسلطية. وتنتمي الاثارة في هذا الكتاب الى ديناميكية تحولات السلطة، من الاحتواء الامبراطوري الى نشوء الدولة القومية. وما هو مهم هنا استقلالية نظرة حمادي الرديسي في النظر الى هذا الموضوع الشائك والمعقد والسجالي بين المثقفين العرب، بانحيازهم الفج والسطحي، والذي يكاد يشملهم جميعاً. فليس بين ايلي خدوري وكنعان مكية وفؤاد عجمي مثلاً إلا فوارق طفيفة، اذ تبقى الديمقراطية، عند الاخيرين، تقبأ اسود في مجتمعاتنا التي دمرها الاستبداد والهوية الجذرية والفكر الاستئصالي، وهي قدر محتوم عند الاول ما لم يفرضها العنف العسكري وتجار السلاح والشركات العابرة للقوميات وكوننة العنف العسكري والبورصة المالية. وإذا كان محمد اركون يطرح اداء تجريبياً ممتازاً بالفصل المميز بين القيم المؤسسة للحداثة والتراث الفلسفي المرتبط بالعلوم، الذي يمكنه ان يقدم شكلاً نافذاً للتشكل التأريخي للعقلانية الاسلامية، فإننا لا ننكر تسلل خصائص المجتمعات الاسلامية، الى مجتمعاتنا الحديثة، المبنية على الطراز الكولونيالي، فلقد ورثنا الجوهر الثيوقراطي والحكم الذي يقوم على تعسف السلطة التوريثية والجهاز العسكري وتوزيع الاعطيات والامتيازات على البطانة والحرس، كما ورثنا الاثنية والطائفية والقبلية، التي اعاقت تشكل الطبقة الاجتماعية. وهكذا، جرى انزلاق غير ملحوظ، كما يقول حمادي الرديسي، من السياسات في الاسلام الى سياسة الاسلام وبدلاً من الانتقال من اللاهوتي السياسي الى التعددية الدينية، واجه المسلمون الحداثة بأنموذج واحد، وهو الخلط بين الروحي والزمني.

ومع ذلك، فإن الكونية في مجتمعاتنا أمر واقع ولايمكن انكاره، وهو ما جعل سمير أمين يصر على انه لايمكن تحليل أية قرية او مدينة او قبيلة او اسرة إلا في ضوء منظومة عالية النسق الرأسمالي. اننا نعيش، بحق، عالماً كولونيالياً، بدءاً من شكل الدولة الى التنظيم الاجتماعي الصغير، وهو شكل غير متجانس بالضرورة، فهو يتكون من امبراطورية الفوضى والتقليد من جهة، والحداثة المترجمة بشكل رديء، من جهة اخرى إننا نعيش في ظل السلطة التي تستمد شرعيتها من التعسف والسرية والتقشف في المعلومة، مثلما نعيش، من جهة ثانية، كوننة الحداثة عن طريق الصحافة والإنترنيت والستلايت، أو ما اطلق عليه أنتوني جيدنز (تابع الحداثة) في كتابه (الفصل بين الزمان والمكان) الصادر في العام (1990).

إذن، من اين يستمد المثقف مرجعيته التلقائية بالوعي بالذات، من الحداثة المترجمة أم من التقليد المتروك؟ علينا أولا ان نعترف بأن الثقافة الكونية، على الرغم من هذه الكوننة التي عززت آليات التحكم السياسي والاجتماعي العالمي، فشلت في صنع عالم متجانس ومتسق ولو بشكل عرضي، وذلك بسبب تيار الثقافة الاقليمية والقومية والدعوة الكلسحة الى تكريس الاختلاف. فلقد ذهبت كل ثقافة من الثقافات في العالم الى بحث موضوع (الاختلاف) بشكل جدي وعلني. وهناك مشاريع كثيرة في الثقافة العربية لا تدعو فقط الى تكريس الاختلاف على نحو ما ورد في مشروعي حسن حنفي والطيب تيزيني، وغيرهما، بل الى تأسيس مشروع فلسفي عربي على نحو ما دعا اليه المفكر العربي طه عبد الرحمن، وهو ابعد بكثير من اللجوء الى التيار السلفي لتكريس الخصوصية على نمط تشوه أوربي التمركز، دعاه سمير أمين في كتابه (نحو نظرية للثقافة) الصادر سنة (1989) بـ (التمركز المعكوس)، بل هو مرجعية تلقائية للوعي بالذات عن طريق احتواء الآخر لا رفضه حسب.

ان آلية التحول الكوني، القائمة على التدفق الإثني والتقني والمعلوماتي والايديولوجي وما يرتبط بذلك من تدفق افكار الديمقراطية والتنوير، ستقوم بتفكيك النظم الثقافية المحلية وتحاول اعادة صياغتها وتكييفها، فهي تنزع نحو الكونية بشكل لا واع، وهي تتداخل مع ثقافة كونية حتى وان كانت تحاول الانفلات منها. كما ان الثقافات المتروبولية والمراكز الحواضرية ستتعرض هي الاخرى الى الكوننة والتفكيك، بل انها تعيش هي الاخرى، عبر شبكات الاتصال. الاحداث الغنية بالصور الاجتماعية القادمة من الثقافات البعيدة، لتصبح حاضرة عبر مسافات طويلة، ومنذ زمن بعيد.

ان صورة الميتاثقافة هي الآلية التي تجاوزت الحدود القومية للثقافات، واصبحت الصور والرموز والممارسات هي التي تضفي شرعية الكوننة، التي تأتي تلقائياً عبر الشبكة. ان هذا البناء العقلي يقوم على تغيير الموقع، وعلى تأكيد الانخلاع الجغرافي الذي يؤدي الى انخلاع ثقافي وبالتالي، فإن الثقافة التي ترتبط بتأريخ وهوية تتعرض الى الاهتزاز امام ثقافة ميتاقومية، لا تأريخ لها ولا هوية.

ان من يعيش في باريس وتورنتو ولندن هو غير من يعيش في بغداد اوطهران او القاهرة او كنشاسا. إننا نعيش الاشكالية مزدوجة، فيقف التعسف الإدماجي والسياسي لهوية محلية طرفية مهمشة ذات ذاكرة مأساوية، أمام ثقافة حوائية لا ذاكرة لها. إننا نعيش ضرباً من الامبريالية الثقافية وأمام التعسف المفرط للسلطة الاستبدادية، تتحول الامبريالية، بعقلانيتها المفرطة وفكرها التنويري، الى فردوس للخلاص من أدوات القهر والسيطرة. و لذلك، هناك خداع ووهم في كلتا الحالتين.. هناك قبول التوسع الاستعماري عبر الزمان، والرضوخ الى ثقافة السلطة الدكتاتورية في المكان ومن هنا، ينبع عجز الثقافة القومية عن الصمود امام نظام الصور التي تعممها الثقافة الميتاقومية، التي يمكنها ان توحد فئات كبيرة من الناس عبر العالم بطرائق واساليب حياة موحدة: بنطلون الجينز، اكلة الماكدونالد، قصة الشعر، الاتكيت، والماكدونالدية، والقصد بهذه الاخيرة مفهوم جورج ركزر، الذي يعني مشروعاً تجارياً، ولكنه قائم على العقلانية والتنبؤ والضبط، ويشبه طبقاً من الوجبات السريعة في مطاعم (ماكدونالدز).

إن موت المعنى في ظل مفهوم نظام الدولة الاستبدادية يبرز بقوة بسبب هذا الفصل الكاسح والمروع بين سيادة العالم الافتراضي والتخيل الذي نراه في شبكة النيت وبين عالم التمثيلات الواقعية في الدولة الاستبدادية، كما ان عالم التمثيلات الواقعية يخضع هو الآخر للفصل، وهذا الفصل هو الذي اسميه (موت المعنى)، ذلك ان سلسلة التمثلات الوهمية التي يبثها اعلام الدولة الاستبدادية غير مقنع بالمرة، وهو عالم من الصور والاختلافات الوهمية والزائفة امام واقع يتهدم ويتلاشى، في حين ان عالم التمثيلات الوهمية للإمبريالية الثقافية المتحول عبر النيت لا يحيل الى واقع، فهو يخلو من المعاني التكوينية ويزخر بالصور والعلامات، ولذلك، فهو يخلصنا من الواقع الامبريالي، الذي لا نعيشه حقيقة، بل عبر صورة منقولة عنه.. نعيشه عبر القارة السابعة، او أننا نعيش في القارة السابعة نفسها، على نحو ما يصفها جاك أتالي في مقالته الشهيرة التي تحمل اسم (القارة السابعة).. هذه القارة خالية من السكان الحقيقيين وهي تغذي تجارة هائلة بين وكلاء افتراضيين، وتؤمن تدفق السلع الثقافية والمعلوماتية دون وسيط، ودون ضريبة، ودون تكلفة، ودون دولة، ودون نفقات اجتماعية، ودون نقابات، ودون اضرابات سياسية، وتتحول هذه القارة، عند جاك اتالي، الى فردوس للتبادل الحر وللقدرة على بناء انسان حر ونزيه ومجرد مما يمكن ان يوسخه ويحده. ولكن، اين هو الواقع الممسوخ والمشوه في هذه اليوتوبيا الافتراضية الكاسحة، التي يراهن جاك اتالي على البقاء فيها؟ وإذا كنا نخضع، دائماً، الى الوفرة الاعلامية المتواصلة، فإننا نتوحد مع السلطة ودكتاتورية الإمبريالية في العالم كله، من دون ان ندرك ذلك. لقد طرح بودريار خوفه من هذه الوفرة التي ستؤدي الى تقارب المجتمعات بعضها من بعض بصورة شديدة، والى تقارب الافراد فيما بينهم فتظهر السمة الاستلابية والوحدة لهذا التقارب، الذي عزاه الى التقليص الكلي للايديولوجيا الواحدة.

ان مشكلة الامبريالية الثقافية في التصدع الاجتماعي والاخلاقي الذي يحدثه الاستهلاك الجماهيري للفرد، الذي يبرز نمطاً اجتماعياً وفردنة غير مسبوقين، وهو نوع من تآكل الهويات الاجتماعية، الذي سيؤدي الى الانصراف عن الفكارة، والى اللامبالاة الجماهيرية، والى مجتمع الشعور بالانسحاق ونرجسية الافراد المنشغلين بأنفسهم والفاقدين لكل قناعة.

ولكن، هل كنا نحيا، في مجتمعات النزعة القيامية، بأفضل من هذا؟

كنا نعيش في مجتمعات سياسية قاهرة بشكل خرافي، جعلتنا نفقد إيماننا بأي وجود حقيقي ولأي شيء، لأن الحقيقة السياسية في هذه المجتمعات هي كلمة لا علاقة لها بما هو موجود بالفعل، وحين نعرف السياسي فإننا نعرفه بكلمات، بدوال اخرى، وبمزيد من الدوال، اما الشيء الحقيقي فيظل مراوغاً وعصياً على الإمساك.

إن محنتنا تكمن في إننا نعيش في ظل نظام ومجتمع يقدس هذه الدوال التي تحيط بنا، من كل نوع. كنا ندرك انها مهجنة، وأن الواقع غائب كلياً، ومع ذلك كنا نرى ناساً يقتلون باسم هذه الدوال، تكمن محنتنا في أننا نعيش بين آلاف الصور السياسية، وكنا ندرك ان تمثيلاتها اكبر من حقيقتها، وكانت الصور المسجلة او المطبوعة او المرسومة تحل محل الحاكم في كل مكان وهو ينطلق بخطابات وأساليب لغوية سبقت وجوده، إنه يغير خطاباته بناء على المكان الموجود فيه، ولكن يصعب ان نعرف اين هو.

كنا نعيش في شبكة من الدوال، كنا نعيش في مجتمع الحداثة الاستبدادية، التي تعني الدوران المستمر من انتاج دوال على دوال، وهذا يعني الاقتراب من موت المعنى والتصحر، الذي يقودنا، بالضرورة، الى البحث عن عالم آخر. الى البحث عن عالم القارة السابعة. على حد تعبير جاك اتالي.. عالم النيت.

كنت اذهب، كل يوم تقريباً، الى مقهى للإنترنيت يقع بالقرب من وزارة الدفاع، في بناء مشيد في صيف عام 2002 على الطراز الكولونيالي، كان فيما مضى، بريداً انجليزياً من أيام الاحتلال، ادخل الباب، اقف اول الأمر، ثم اقرر الجلوس تحت عيني الرقيب مباشرة. بين التقشف المفروض من واقع شحيح ومتدنس ومأساوي، ونزعة قيامية للثقافة الكرنفالية المحررة، بين التجانس السياسي المفروض واللاتجانس النصي والتناقضات الصارمة المقبولة بشكل كلي، أدخل عالم النيت، ادخل عالم النيت، عالماً تنزع تحليلاته، شيئاً فشيئاً، نحو برودة اكثر جليدية من العالم القديم. اما الادوات التي تحسها بأصابعي فهي صلبة ومحددة بصورة واضحة، ولكنها يمكنها ان تقدم لي، بكبسة زر، ما أريد وما اشتهي، مقالة قديمة لهومي بابا، مارلين مونرو، دون بكيبني، ساحل العاج. كنت اعيش نوعاً من الفوضى الخلاقة عبر التحكم الكامل بكل ما هو عارض وطارئ. ومن دون شك، يمكن لهذا العامل، ذي الحضور الطاغي، ان يحدث خلخلة في العلاقات الاجتماعية، لأن الذي يجلس الى جانبي لا يحدثني ولا أحدثه، كما هي الحال في المقهى القديم، إنه المقهى الجديد الذي اجد نفسي فيه عنصر أفاعلاً ومتلقياً داخل سلسلة من الاتصالات من دون ان افتح فمي او اتكلم، وإذا تكلمت فانا اتكلم مع شخص آخر، غائب في المكان وموجود عبر البحار والقارات. أما المكان الذي يضمنا ويجمعنا فهو النيت، انه الكناية الحقيقية عن تقريب المسافات وتمازج الازمنة، إنه الكناية الحقيقية عن العالم الافتراضي الذي يصنعنا، إنه التأريخ الذي يجري للمرة الاولى تحت اعيننا.. إنه الانحياز بعيداً عن السلطة، الذي اصبح ممكناً لأن السلطة الاستبدادية ذاتها تتعرض، للمرة الاولى، للنقض الفوري والتآكل، وقد اصبح وجودها يدمر استمرارية العلومات وسريانها.

ان مفهوم (الانخراط)، الذي تصر عليه الدولة، يتهاوى، فأنت الذي تحتوي العلومة وتتصرف بها، وأنت تعمل في مؤسسة لا وجود لها، ولا اشخاص فيها، وليس لها اثاث ولا عقارات.. انت هناك في العلومة، حيث يذوب الحد الفاصل بين المتعة والفضول، ويقترب حيز العمل من حيز اللهو مباشرة، ان عالم النيت هو لعب حر وطفولي، خال من اي هدف اذا دخلت لعبة المعلومات من دون اكراه، ويمكنك ان تصطاد المعلومات من دون ان يكون لك حضور اجتماعي او ثقافي او سياسي.. يمكنك ان تتصرف بالعلومة من موقع بارز وحضور سريعين، من دون ضوابط اجتماعية، او ان يكون لك تشارك مستديم، او ان تكون على بعد جغرافي مقبول. وانت تنسى في القارة الحرة، مجتمع الاكراه والضغط في المقهى القديم.. مقهى الجماهير او مقهى حسن عجمي او مقهى الشابندر.. هذه المقاهي الخالية من الانخراط التلقائي الحر والتجانس بين فاعلين احرار، والخالية من معايير الضبط الاجتماعي.

ان عالم النيت اكثر حرية من اكثر النظم الديمقراطية في العالم، ولكن حريته حرية قابلة للتلف والعطب السريع، لأني اغادرها بعد ان ينتهي الوقت الجديد، واعود الى دولة الإكراه والضبط.. اعود من امام وزارة الدفاع فاشعر بالاختناق، لأني عائد الى سلطة الدوال من دون مدلولات.. الى المعايير والاشكال الانتظامية المحددة سلفاً.. الى الصراع القديم الذي يتحدد اجتماعياً مع الفئة، وعملياً مع الدولة.. الى الدور الإدماجي الذي لا يترك اي حيز للفعل الاجتماعي او الفكري، الى التصحر الروحي وفقدان الجوهر ومنطق الفراغ.

جان بودريار

السيمولاكرا والتزييف

سهيل نجم

> تمثل فكرة عالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار عن (السيمولاكرا Simulacra) (الصور المزيفة) عزلاً للوجود المثالي عن الوجود الحسي. وهذا العزل اساسي لفهم المزاج ما بعد الحداثي، بعد ان تعامل المزاج الحداثي مع الصورة بوصفها (انعكاساً) للملموس الحقيقي.
>
> يقول بودريار - احد آباء ما بعد الحداثة - ان (الصورة) ليس لها اصل، ولا نملك إلا الصور لنستمر معها.
>
> يبدأ بودريار كتابه (السيمولاكرا والتزييف Simulacra and semulation) الصادر سنة (1994) بتعريف (اسبقية السيمولاكرا)، وذلك بالتضاد مع صورة يستلها من خرافة بورخس.

ومع انهيار الامبراطورية تنهرأ الخريطة، لقد انهار الواقع وشكله التجريدي (= الخريطة) ولكن هذا الثنائي اختفى اليوم، فلم تعد الاشكال التجريدية تتمثل في (الخريطة) او (البديل) او (المرآة) او (المفهوم)، ولم يعد ثمة تزييف لـ (مقاطعة) او (كيان مرجعي) أو (مادة)، بل بدلاً من ذلك، يرى بودريار ان ثمة حقائق من دون اصل واقع، لأنها متولدة عن نماذج، وهذا هو (ما فوق الواقع).

في ما فوق الواقع هذا، بالعودة ثانية الى قصة بورخس الخرافية، تسبق الخريطة المقاطعة، بل ان هذه الخريطة السابقة (او السيمولاكرا) هي التي تولد المقاطعة، على نحو ما يقول بودريار.

ان القصة الخرافية، التي يستعين بها بودريار، مفيدة بما أنها نقيض للواقع الحالي، وليست توضيحا له، وان كان بودريار اراد ان يكثف معنى رمزياً من خلال هذه القصة، وهو فكرة (الامبراطورية).

ان هذه العلاقة بين (الحقيقي) و(المزيف) قابلة للنمو. فالمزيفون. امبرياليون، بما انهم يسعون الى جعل (الحقيقي). اي حقيقي. يتوافق مع نماذج فهمهم للتزييف، وهم. بهذا، يدمرون (الاختلاف المهيمن) بين الخريطة والمقاطعة...

وبين الزيف والحقيقة، الذي يشير، على نحو نوستالجي، الى سحر التجريد، الذي ضاع مع الاحساس بالاختلاف بين الاثنين: (شعر الخريطة) او (سحر المقاطعة). يقول بودريار: (يمثل المزيفون اليوم المعلومات التقنية، الخلايا المصغرة، وشواطئ الذاكرة، ونماذج الهيمنة. إذ يمكن لهم ان ينتجوا ويعيدوا انتاج (الحقيقي) الذي هو الآن (مافوق الحقيقي) لعدد كبير من المرات، وكما يحلو لهم، يمكنهم ان يفعلوا ذلك لأن (مافوق الحقيقي) لم يعد راسخاً في المثالي، وفي المقاطعة.

ان (ما فوق الواقع) في الصورة النقية ليس مزيداً من المحاكاة او المفارقة، بل ان انموذج (الزيف)، الآن يعرض لنا كل علامات (الحقيقة).

ان هذا التمييز يطرح لنا التقابل بين الحداثة وما بعد الحداثة.. بين استعمال الخريطة واستعارة المقاطعة، اذ يرسم بودريار خطاً فاصلاً لا يخطئ بين الحداثة وما بعد الحداثة، ففي هذه التقليدي القديم يقول بودريار: (ان التجريد لم يعد موجوداً اليوم).

إن اللغة التي يستعملها بودريار تتضمن اطراء للعلاقات القديمة للخارطة والمقاطعة، من نحو (جذاب) و(ساحر)، اما الكلمات المرتبطة بـ (ما فوق الواقع) الجديد للسيمولاكرا فهي ازدرائية، من نوع: (الميتافيزيقا الضائعة)، و(تمييع المرجعيات) و(أسوأ) و(عوق) وقد يحيل هذا الى تحليل مدرسة فرانكفورت التي ارادت من التحليل ان يكشف عن تنظيم جديد وأفضل، ولذلك، يقف بودريار في الصف الاول من المنظرين النقديين، بسبب النغمة التي تحيلنا عليها نغمة كلامه، وهو كان قد وضع لكتابه (السيمولاكرا والتزييف) العنوان الفرعي الآتي: اللامرجعية الإلهية للصور.

غير ان بودريار يناقض هذا المعنى في التمييز الذي يضعه بين (التزييف) و(اللاتزييف)، لكي يقدم تعريفاً اكثر وضوحاً لـ (السيمولاكرا). فاللاتزييف يعني ان تدعي، وفي الادعاء يقلد الانسان شيئاً حقيقياً ويؤكده، أما التزييف فيعني ان تظهر ان لديك ماليس لديك. وهذا يحكم أي ارتباط بالواقع.

ثم يحاول بودريار ان يوضح مفهوم (التزييف) في ثلاثة حقول مختلفة، هي الدين، والطب، والجيش ففي سيمولاكرا اللاهوت، يوضح ان النقاش حول قيم الايقونات يشير الى المشكلة العاصرة للسيمولاكرا. فلقد كان محطمو الايقونات محقين، لأنهم كانوا يرون أن الايقونات ستكون كلية التأثير فيهم، وهذا ما سيؤدي الى محو الرب. وعلى العكس من ذلك، يعتقد الأيقونيون ان من الممكن ان تحتفظ الايقونات بوظيفتها التمثيلية، فهي تمثل الرب ولا تلغيه.